

## الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة في الدول النامية - الجزائر نموذجا -

أ. بوشعور محمد حريري

أستاذ مساعد صنف - أ -

جامعة الشلف

### ملخص:

تعتبر العولمة ظاهرة حديثة اتخذت أبعاد جديدة واكتسبت مضامين حديثة، فقد شاع استخدام مصطلح العولمة وانتشر على نطاق واسع منذ بداية التسعينيات لعلاقته الوثيقة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة التي شهدها العالم اليوم. تؤثر هذه التغيرات بشكل كبير وتنعكس نتائجها على مختلف نواحي الحياة البشرية على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي، وكذلك على المستوي الحضري.

وقبل أن نتعرف على هذه الدراسة التي اتخذت اثر ظاهرة العولمة على الجزائر كنموذج للدول النامية، لابد إن نركز على الأدوات والطرق التي ساهمت في انتشار ظاهرة العولمة وتحقيق الأهداف المخطط لها من خلال هذه الظاهرة ومن ثم نتطرق إلى أنواع وأبعاد العولمة ثم التطرق للآثار الناجمة عن العولمة والعلاقة بينهما وبين الموارد البشرية.

الكلمات المفتاحية : العولمة-أثر- الدول النامية - الجزائر

### أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في الإحاطة بظاهرة العملة شملت الدول المتقدمة والفقيرة والنامية وانتشرت بصفة كبيرة وما نتج عنها من انعكاسات في مختلف الميادين والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وما تفرزه من تفاعل هذه المتغيرات مع الظروف المعاشة في مجتمعات هذه الدول. ومن هذا المنطلق نحاول في هذا البحث وضع بعض الأسس والسياسات للاستفادة من بعض الايجابيات التي يمكن أن تنتج من التعامل الصحيح والمدرّوس مع ظاهرة العملة والعكس.

### أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى دراسة النقاط التالية:
- 1- دراسة ظاهرة العملة وبعدها التاريخي.
  - 2- أبعاد العملة والمجالات التي تتأثر بها.
  - 3- الظروف والأدوات المستخدمة من نشر ظاهرة العملة.
  - 4- الآثار الاقتصادية للعملة.
  - 5- الآثار الاجتماعية للعملة.
  - 6- الآثار السلبية و الايجابية على اقتصاديات المجتمعات النامية.
  - 7- الاستراتيجيات والطرق الواجب إتباعها لمواجهة الآثار السلبية في الدول النامية. مع دراسة الجزائر كنموذج

### إشكالية البحث:

نحاول من خلال هذا البحث دراسة تفاعل الدول النامية مع ظاهرة العولمة ، وتحديد الآثار التي تنجم عنها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، مع دراسة حالة الجزائر كعينة ممثلة للدول النامية .

و لدراسة هذه الإشكالية لدينا بعض التساؤلات :

- ما هو مفهوم العولمة ؟ ، و ما هي إبعادها ؟
- ماهي أدوات نشر العولمة و مجالات تطبيقها ؟
- ماهي الآثار الايجابية و الآثار السلبية للعولمة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي ؟
- ماهي مظاهر العولمة في الجزائر وكيف يمكن للجزائر و الدول النامية الاستفادة من ايجابيات العولمة ومواجهة سلبياتها ؟

### 1. ظاهرة العولمة

يشير البعض على العولمة على أنها ظاهرة "phénomène" أو "phénoménon" شأنها شأن الظواهر التي تحدث تلقائية ولكن البعض الآخر يفضل وصفها بالعملية "processus" أو "process" أي عملية خطط ورتب لها من قبل ذوي المصلحة من شركات ومؤسسات دولية...الخ.

إن مصطلح العولمة مأخوذ من التعولم والعالمية والعالم ونعني اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة وشاملة لجميع أقوامها وكل

من يعيش فيها، وقد حدد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراق<sup>1</sup>. كما يطلق عليها أيضا مصطلح الشمولية- الكونية والكوننة وهي مقارنة مع مصطلح التدويل أي كل ما هو أممي وهذه المصطلحات تصب في المفهوم الفكري الذي يطفى الطابع العالمي أو الدولي أو الكوني على النشاط الإنسان

إن الممارسات المتعولمة على أساس تعميم سياسة معينة أو عادة ثقافية ليست وليدة العقود القليلة الماضية وإنما هي قديمة من خلال محاولة العديد من الدول الإمبريالية التي انتصرت في الحروب فرض ثقافتها ولغتها وتطور اقتصادها عن طريق الاستعمار المباشر بالاحتلال العسكري أو عن طريق فرض تعليم لغتها على الدول التي تحتلها أو عن طريق احتلال الدول التي تقع على الممرات التجارية والمنافذ البحرية والبرية وعن طريق نهب الثروات والموارد الطبيعية للدول المستعمرة وهذا ما يعطى البعد التاريخي لظاهرة العولمة.

### 1.1- مفهوم العولمة

إن مفهوم العولمة "mondialisation" التي تركز على النطاق الجغرافي، و معنى الإقليم أو ما يسمى بالبعد الفضائي المادي، بينما تعبر استراتيجيا عن وجهة نظر جغرافية اقتصادية لعالم ككل قابل للتنظيم من أجل الوصول إلى تكوين توجيهي شامل،



وبعبارة أخرى أي العالم كنسق، و بصفة عامة فإن العولمة ترجع إلى اللفظة الإنجليزية "globalisation"<sup>2</sup>، التي عرفت أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي مجال الاقتصاد بالتحديد و شاع استخدامه وانتشر عبر العالم، وفي جميع المجالات الإعلامية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية ، ....الخ.

إن العولمة نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، وتعني في معناها اللغوي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، مما يعني نقل الشيء من الحدود والمراقب إلى غير الحدود وغير المراقب. كما يشير مفهومها إلى سيادة ظواهر وسياسات مرتبطة بجوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء العالم، وتكون هذه السيادة للفترة الأقرب في العالم. إن المقصود بالدولة القومية حدودها الجغرافية التي تقوم بمراقبة وحماية ما بداخلها، كما تتحول الحدود الجغرافية إلى حدود أخرى غير منظورة ترسمها شبكات الهيمنة الإعلامية وتتلاشى في ظل ذلك الحدود والمسافات، ومن هنا اعتبرت العولمة باعتبارها التداخل الواضح لأموال الاقتصاد.

كما أن هناك عدة تعاريف لهذه الظاهرة، و التعريف الشائع هو الذي يربط العولمة باندماج أسواق العالم في حقوق التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وثانيا إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحصار الكبير في

سيادة الدولة<sup>3</sup>. كما تعرف العملة بأنها التوسع المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات و المعلومات، والتي أدت ببعض إلى تصور أن العالم تُحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة.

وهناك من يعرفها بأنها التوسع في السوق العالمي الرأسمالي ليدخل أماكن كانت مغلقة عليه من قبل، مثل الدول الشيوعية السابقة والدول النامية التي حاولت تطبيق أنماط تنمية خاصة بهاو يصاحبها تراجع في سلطة الدولة وقدرتها على السيطرة، وتنظيم تدفقات السلع والأشخاص والمعلومات والأنماط الثقافية المختلفة، بالإضافة إلى تطور اقتصاد السوق العالمي، والتحول عن نظام الدولة القومية، فإن انتشار الثقافة الكونية يعد ملمحاً رئيسياً من ملامح العالمية، فالتوازي مع التوسع الكبير في تطبيق الرأسمالية تبرز ثقافة كونية جديدة كنتيجة لتوسع نطاق مجتمع المستهلكين بدخول أطراف جديدة فيه تواجه اختيارات لا نهائية من السلع والخدمات.

ومهما اختلفت هذه التعاريف و تعددت فإن هناك تعريفات هامة يمكن حصرها فيما يلي:

1- تعتبر العملة مرحلة تاريخية حيث اعتبرها البعض مرحلة تاريخية أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطار نظري.

ب- ينظر إلى العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية، وهذا التعريف ينطلق من وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مرتبطة من الظواهر الاقتصادية متجلية في الرأسمالية الليبرالية، الخوصصة، و الدولة الحارسة.<sup>4</sup>

ج- هي إخضاع الشيء لدولة أو نظام أو مؤسسة... الخ، إلى قوانين أو مبادئ أو أعراف ذات ملامح عالمية.<sup>5</sup>

د- هي ثورة تكنولوجية، حيث اعتبرت العولمة شكل من أشكال النشاط تم فيه الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم ما بعد الصناعة.

هـ- يعرفها كذلك البعض باعتبارها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على الإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات و القيم والمحدود الجغرافية والسياسية قائمة في العالم.

و- كما تعرف أيضا باعتبارها القوى التي لا يمكن السيطرة عليها في الأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسيات للقارات "العابرة"، والتي ليس لها ولاء لأي دولة قومية وقد عرفت بأنها ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية.

ومن ما سبق في التعاريف يمكن القول بأن العولمة تعمل على استحداث نظام عالمي جديد يكون أحادي القطب ويدور في فلكه العالم ويسيطر عليه اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية فيه الدور القيادي والموجه والمهيمن<sup>6</sup>.

## 2.1- أبعاد العولمة

### 1.2.1- البعد الاقتصادي

يقوم البعد الاقتصادي للعولمة على مبدأ حرية التجارة للدولة، التي تعني انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق وحواجز. ولقد عبرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ( الجات ) عن هذا المبدأ خير تعبير، حيث تنص أهدافها على إقامة نظام تجارة دولية حرة يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة، والاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها ، وتنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات، وتشجيع الحركة الدولية لرؤوس الأموال وما يربط زيادة الاستثمارات العالمية، وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر الموارد الأولية وتشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها.

من المظاهر الاقتصادية للعولمة زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية من خلال عولمة عمليات الإنتاج والتسويق لكثير من الصناعات الحديثة، ونمو حجم التجارة الدولية وتنوعها، وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وزيادة عدد ونشاط الشركات متعددة الجنسيات . ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة في عمل التكتلات الاقتصادية العالمية والمؤسسات التي تدير العولمة، ولاشك في أن العولمة بمظاهرها الاقتصادية تقضي إلى تعيير في أنماط العلاقات الاقتصادية بين الدول، كذلك بين المؤسسات العالمية والإقليمية المعنية وبين الدول. وفي نظام العولمة ارتبط تحرير السوق بمبدأ تقليص دور الدولة في الاقتصاد من خلال عدة أدوات كالتخصيص وتقليص العبء الضريبي على رأبي المال لتشجيع الاستثمار والانتقال عبر الحدود. إن التغيير في دور الدولة الاقتصادي من شأنه أن يحد من دورها الراعي للاقتصاد ويؤدي إلى تغيير علاقتها بالقطاع الخاص والتوسيع في الحريات السياسية داخل الدولة وتعديل علاقة الدولة بمؤسساتها بالمجتمع<sup>7</sup>. كما أن مظاهر العولمة تؤثر في مفهوم السيادة الوطنية وفي دور وظائف الدولة القومية، على أساهي أن آليات وأنظمة العولمة تحد من هرونة القرار الاقتصادي الوطني الذي يجب في ظل العولمة أن يتفق مع مبادئ الحرية التجارية وفتح الأسواق وعالمية رأس المال مما يؤثر سلبا في مجالات التنمية في الدول النامية، بالإضافة إلى أن آليات العولمة التي تقلص دور الدولة



سوف يؤثر في الاتفاق العام وبخاصة الإنفاق الاجتماعي، وذلك يؤدي إلى الحد من فاعلية وظائف الدولة الاجتماعية.

تقوم التجارة الدولية الحرة على مبدأ الميزة النسبية، أي على القدرة على التنافسية للدولة في قطاع إنتاجي معين. ويقال إن الغرض من ذلك هو تقسيم العمل بحيث يتخصص الأكفاء المتميزون في إنتاج سلع معينة

ومن سمات العولمة الاقتصادية أيضا تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد العالم بوجه عام وفي الدول النامية بوجه خاص. وهناك ثلاثة آراء يبدونها الاقتصاديون حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات. حيث ينحصر الرأي في أن الشركات متعددة الجنسيات تجني فوائد كبيرة من العولمة دون مساءلة المجتمع الدولي. وأن الانتقال الحر لرأس المال تقتصر فائدته على الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبطة بها وعلى أصحاب بعض المهن العليا. ويرى الفريق الثاني في الاستثمار الأجنبي عنصرا مدعما لعمليات التنمية وزيادة حجم التاج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة والنامية على السواء فضلا عن رفع مستوى التعليم والارتقاء بالخدمات الصحية وتحسين البنية الأساسية مما يفضي إلى تحسين ظروف ومستوى المعيشة في جميع الدول<sup>8</sup>. أما الفريق الثالث فيرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى تنمية مناطق جغرافية معينة على حساب مناطق أخرى



من العالم. والرأي الشائع هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال يلعب دورا محدودا في معظم الدول النامية ويؤثر تأثيرا طفيفا في مستويات المعيشة فيها، حيث إنه عادة ما ينتقل الاستثمار الأجنبي بين الدول الغنية وبعضها البعض.

نخلص مما سبق إلى أن السياسات الاقتصادية في ظل العولمة تتجه إلى مزيد من الانفتاح واعتماد اقتصاد السوق وفلسفة الميزة النسبية. كذلك تسمح الجات بانسياب السلع دون عوائق. وتخفيف الحواجز والقيود الجمركية وإزالة العراقيل التي تحد من نمو التبادل التجاري والخدمات مما يفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول كم يطرح حدي كبير مم كثير من الدول النامية، التي يتعين عليها أن تواجه مجزم الآثار السلبية لعولمة الاقتصاد التي تغذي احتكارات الدول المتقدمة للحصول على أكبر عائد على حساب الدول النامية.

### 2.2.1- البعد السياسي

يقوم الجانب السياسي للعولمة على الحرية في صورها المتعددة.... حرية العقيدة والفكر والتعبير، حرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب والانتخاب، وحرية الاختيار.

ومن المظاهر السياسية للعولمة سقوط النظم الديكتاتورية والشمولية والاتجاه إلى الديمقراطية والتروع إلى التعددية السياسية وتأكيد احترام وصيانة حقوق الإنسان.<sup>9</sup>

لقد شهد العالم المعاصر تطوراً ديمقراطياً يتجلى في تطبيقات متعددة في دول كثيرة بما فيها بعض الدول النامية. وما بلغت النظر الزيادة الملموسة في درجة المشاركة السياسية للشعوب في تقرير مصيرها.

ومن مظاهر العولمة السياسية احترام حقوق الإنسان وحریات الأساسية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.. وقد أدى تطور النظام العالمي إلى الاهتمام المتزايد بتلك الحقوق والحریات. ويعتبر مبدأ التدخل لأغراض إنسانية أو التدخل الدولي الإنساني مثالا حيا لذلك الاهتمام.

ويجدر بنا أن نقرر هنا أن قيم الديمقراطية هي قيم إنسانية عامة، وهي بهذه الصفة ذات طابع عالمي، وتتخذ أشكالاً متعددة يمكن أن تنابن من دولة إلى أخرى. وحيث تتعدد نماذج تطبيق الديمقراطية تعتبر الديمقراطية الليبرالية مجرد نموذج لتطبيق الديمقراطية، إلا أنها ليست النموذج الوحيد. وليس يعنينا الشكل. إنما ينصب اهتمامنا على جوهر القيم الديمقراطية الذي ينبغي أن تقترب منه المماوصة الديمقراطية بقدر ما تستطيع حتى يكتب لها النجاح.

كما يدخل ضمن مظاهر العولمة السياسية النمو والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية غير الحكومية التي تركز اهتماماتها على قضايا ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان وتحقيق السلام.

وتعد منظمات حقوق الإنسان وفي طليعتها منظمة العفو الدولية مثالا خاضعا للعمل الدائب والنشاط المستمر والجهد المضني الذي يتوخى احترام حقوق الإنسان.

### 3.2.1- البعد الاجتماعي:

تدفع العولمة إلى الالتقاء والتقارب بين المجتمعات وزيادة التفاعل بين الحضارات، وبالتالي تحدث تطورات وتحولات تقود العالم إلى شمولية جديدة، ضغط العالم وتصغيره وتركيز الوعي به ككل على المستوى الحضاري والمجتمعي والإقليمي والفرد، فقد اتجهت القوى الاجتماعية للتكيف مع الأوضاع الجديدة التي أفرزت ها العولمة، بالإضافة إلى وضع الأسس المناسبة لإقامة مجتمع عالمي إنساني رحب. خال من العنصرية وحافل بالمساواة. وإن العولمة تسعى إلى القضاء على النزعات العنصرية والمذهبية أو جعلها في حدها الأدنى على الأقل من أجل التوحيد مع القوى الاجتماعية في مسعاها لإقامة مجتمع الحرية والعدل، إن العولمة الاجتماعية تدعو إلى التكيف مع البيئة وتكتشف أن البقاء دائما للأصلح، وهي بالتالي تشحن طموح الأفراد والجماعات وتدفعهم إلى التمييز والإتقان، والتعامل مع الواقع وعدم الاستسلام للغيبات.

وتخص العولمة على التعليم الراقي والتدريب المتميز، وتفتح في ذلك مجالا رحبا للتنافس. ومع تطور التكنولوجيا وزيادة

الحاجة إليها يصبح التعليم المتطور والفعال ضروريا لإدارتها. ويمثل ذلك التقاء بين التعليم التكنولوجيا من أجل تعليم متقدم. والعولمة بذلك تصوغ عقول البشر بعيدا عن الفكر التقليدي، وهي في نفس الوقت تروج الفكر المستقبلي<sup>10</sup>.

ومن مظاهر العولمة على المستوى الاجتماعي انتشار بعض أنما السلوك الاجتماعي الغربي. وقد أسهمت ثورة الاتصالات والمعلومات والتقدم المتزايد في مجال الإعلام إلى نشر هذه الأنماط السلوكية بصرف النظر عن مدى قبول أو رفض المجتمعات غير الغربية لهذه الأنماط، وفي السنوات الأخيرة بدأت بعض السلوكيات الغربية تأخذ طابعا عالميا يتجاوز الحدود الجغرافية مما يؤثر سلبا في المجتمعات الوطنية وفي تماسكها وتقاليدها. والعولمة تتطلب قدرا كبيرا من المشاركة الأهلية غير الحكومية، وهو ما يؤدي إلى صدام مع تقاليد بعض الدول النامية في رعاية الدولة شبه الكاملة للمواطنين. وتتطلب العولمة - كذلك - استعدادا فرديا متميزا للمبادرة وتحمل المخاطر. وهو كثيرا ما يتعارض مع أسس التنشئة الاجتماعية لبعض دول العالم الثالث وبخاصة الدول العربية، التي تجعل الفرد جزءا من كل. وعلى الرغم من بعض المزايا الاجتماعية للعولمة، فقد أثارت العولمة بعض المخاوف ومنها أنها أحد أسباب تخفيض العمالة وتقليل برامج الرعاية الاجتماعية.

#### 4.2.1- البعد الثقافي

تدعو العملة إلى إيجاد ثقافة كونية أو عالمية تحوي منظومة من القيم والمعايير لفرضها على العالم أجمع. وحيث إن البعد الاقتصادي للعملة يؤثر بقوة في الجانب الثقافي فإن من يملك مقاليد القوة الاقتصادية يستطيع أن يفرض ثقافته على الطرف الأضعف اقتصاديا. وبالتالي يتخوف البعض من العملة الثقافية التي تسعى إلى فرض عالمي لثقافة الغرب ومحو الثقافات الأخرى التي تتعارض معها، وبخاصة ثقافة الدول الصغرى تحت وطأة الغزو الثقافي العالمي<sup>1</sup>. وغالبا ما تعجز هذه الدول عن وقاية نفسها من تأثيرات الثقافة الوافدة. فتضطر إلى التخلي التدريجي عن سماتها وقيمتها الثقافية لصالح الثقافة العالمية، أو قد تدفع الجماعات الثقافية والدينية إلى الاحتفاء بخصوصيتها هربا من طوفان العملة. والعملة الثقافية تؤدي إلى الانقسام والتفكك وإحداث شروخ في الأبنية الثقافية للشعوب، فضلا عن محاولة طمس معالم الثقافة الوطنية أو إظهار العاجز، حيث تفرض العملة فكرا يعتمد على ما أنتجته ثورة المعلومات والتكنولوجيا.

كما تساعد القنوات الفضائية والانترنت في تسويق الثقافة وترويجها على نطاق العالم بالإضافة إلى زيادة التفاعل الثقافي بين الشعوب والمجتمعات، وعلى تنامي ترابطها واتصالاتها. غير أننا نعلم أن تيار العملة يتدفق بثقافة غربية غالبا ما تتعارض بوجه



عام مع قيمنا ومبادئنا وحضارتنا. والانترنت كثيرا ما تحمل أفكار ثقافية أو دينية لا تتفق مع ما نحمل.

تختلف ثقافة العولمة اختلافا كبيرا عن الثقافات الوطنية، التي تتصف بالخصوصية والقديرية الثقافية على ربط أصحابها بخصائص وجدانية مشتركة، بينما تعجز ثقافة العولمة عن توليد الإحساس المشترك أو المصير المشترك أو امتلاك ذاكرة جماعية. وقد نجم عن التقدم التكنولوجي المذهل في مجالي الاتصال والمعلومات آثار سلبية اجتماعية وثقافية أبرزها ما تكون في دول العالم الثالث، حيث تضاعف كثيرا دور الأسرة والمدرسة. كما جرى استقطاب المثقفين لترويج ظاهرة العولمة وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات<sup>1 2</sup>. وعلى الرغم من تلك السلبيات فإن ثقافة العولمة تساعد في تنشيط التفاعل الثقافي وفي تزويد الإنسان بالقدرة على صياغة أفكاره على أساس علمي مستنير فضلا عن تشجيع العقلية المستقبلية.

### 13- أدوات العولمة وأهدافها

1.3.1- الشركات المتعددة الجنسيات: أو ما يسمى العابرة للقارات القوة المحركة للعولمة بشكل عام ولعولمة الإنتاج بشكل خاص، فهذه الشركات التي تواجه ركودا في الطلب وارتفاعا حاد في كلفة الإنتاج تنقل قواعد إنتاجها إل الدول النامية حيث يشهد أسواق السلع والخدمات نموا ملحوظا<sup>1 3</sup>، بالإضافة إلى

الإعفاءات الضريبية والتسهيلات التي تمنحها الدول النامية لهذه الشركات المتعددة الجنسية عبارة عن مجموعة من الشركات التي تعمل في مجال معين وفي بلدان وأقاليم مختلفة والتي أتحدت لتشكيل شركة كبيرة وضخمة مقرها في دولة معينة ومجال عملها في مختلف دول العالم لتشكيل تيارا اقتصاديا كبيرا يحد ويوقف عمل المؤسسات الصغيرة ويتجاوز الحدود الإقليمية وقد وصل عددها في عام 1998 إلى حوالي 40 ألف شركة، بلغت إيرادات أكبر 500 شركة منها عام 1996 نحو 11000 مليار دولار، وهذا ما تشكل 44% من الناتج المحلي العالمي الذي وصل إلى نحو 23000 مليار دولار الوطن العربي 576 مليار دولار ، وتسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وثلاثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات<sup>14</sup>، فرقم الأعمال لشركة جنرال موتور على سبيل المثال، هو أعلى من الناتج القومي الخام لبعض البلدان مثل السعودية، تركيا وبولونيا فكيف إذا ما قورنت نتائج أعمالها مع الناتج القومي للدول الإفريقية.

### 2.3.1- منظمة التجارة الدولية:

وهي منظمة منبثقة عن اتفاقية الغات "GATT" وهي تجسيد للاتجاه البارز نحو محاولة تحويل الاقتصاد العالمي إلى أسواق واحدة لا تعرف الحواجز أمام حركة السلع ( مادية أو خدمية أو تكنولوجية) وحركة رأس المال وهو ما يتضمن تحويل العالم على حقل قانوني واحد تتوحد فيه القواعد الموضوعية التي تحكم المعاملات التجارية والمالية

والدولية<sup>15</sup>. وتقوم وظيفة منظمة التجارة الدولية على ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

- تحرير التجارة الدولية من القيود؛
- عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية، وهو المبدأ المعروف بأولى الدول بالرعاية والمساواة بين كل البلدان.
- تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية، وذلك بتحريم أن تقوم دولة بإغراق سوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في سوقها الداخلي، كذلك تحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض<sup>16</sup>

وفي الوقت الذي شجعت فيه الدول الصناعية المتقدمة المنافسة والأسواق الحرة، تبنت الدول الصناعية نفسها ومنها الولايات المتحدة مبدأ التجارة المدارة وتقييد الأسواق ( من خلال فوانين حماية المنتجات أو فرض الرسوم والضرائب المرتفعة على البضائع الأجنبية المنافسة ودعم المنتجات المحلية) عندما تتعرض مصالحها للخطر<sup>17</sup>

### 3.3.1- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من أهم أدوات وأركان ترسيخ مصطلح العولمة والنظام الاقتصادي المعاصر من خلال برنامج التثبيت الاقتصادي، وبرنامج التكيف الهيكلي.

فصندوق النقد الدولي يتابع ويشرف على تنفيذ ما يلي:

\*- برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تعتمد فكرته على تحليل العلاقة بين مشاكل المديونية المتراكمة، والتعديلات في هيكل الاقتصاد وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة الآجال القصيرة ويلاحظ أن صندوق النقد الدولي بشكل عام ينصح الدول التي تعاني من بعض الاختلالات الهيكلية أو التي تعاني من المديونية المرتفعة وتطلب الاقتراض منه والتي تريد معالجة هذه الاختلالات الهيكلية بما يلي:

\* - العمل على الحد من الإنفاق العام على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والدفاع؛

\* - التحكم بالسيولة النقدية بالعمل على السيطرة على عرض النقد والائتمان المحلي بما في ذلك زيادة الفائدة على الودائع المحلية.

\*- العمل على تخفيض مستويات الأجور المحلية<sup>18</sup>.

برنامج التكيف الهيكلي: يشرف البنك الدولي على متابعة تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي من خلال الاعتماد على مفاهيم النظرية الاقتصادية في تخصيص وتوزيع الموارد وأهم الإجراءات التي يلح عليها البنك الدولي والتي تفيد في تطبيق هذا البرنامج تتركز على المطالبة بما يلي:

\* - الحد من الملكية العامة على حساب توسيع الخاص وتحميل مسؤولي البنك الدولي مسؤولية التشنوهات والاختلالات الاقتصادية الداخلية .

\* - يرى البنك الدولي ضرورة العمل على تحرير التجارة وزيادة الصادرات لأنها في رأيه شرط أساسي لزيادة الإنتاجية كما يؤكد ضرورة المنافسة و تخفيض الرسوم الجمركية و العمل على التوسع في تمثيل الوكالات الأجنبية<sup>9</sup> .

#### 4.3.1- ثورة الاتصالات والمعلومات :

تعد ثورة الاتصالات و المعلومات اليوم من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول الرأسمالية في فرض و نشر سياساتها المتعملة من خلال جعل العالم كقرية صغيرة بحيث أضحى الذي يحكم العالم اليوم هو قوة المعرفة و المعلوماتية و تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة بعد إن كان اقتصادا معتمدا على الاستخدام الكثيف لرأس المال و كثيف الاستخدام أوراق اللعبة المعرفية و التقنية التكنولوجية للعمالة و ذلك بفضل ثورة المعلومات والتقنية المتعددة الوسائط و تجدر الإشارة إلى أن اليوم إنما هي في يد 12% من سكان العالم « الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الموحدة، اليابان» التي تسيطر على أكثر من 90% من حجم التجارة العالمية<sup>20</sup> ، وجاءت شبكات الانترنت لتصنيف وسيلة تساهم في تعزيز فكرة العملة وسياستها<sup>21</sup> ،



وكذلك ساعدت ثورة الاتصالات هذه على عولمة الإعلام من خلال انتشار الفضائيات التي تعمل على نشر القيم والسلوك الاستهلاكي الذي تعمل من أجل نشره قوى العملة .

## 2- الآثار الناجمة عن العملة :

### 2.1 - الآثار الايجابية للعملة :

#### 2.1.1- إيجابيات اجتماعية :

\*- تستجوب العملة حتمية التعامل الحذر مع الواقع العالمي بكل جوانبه .لذلك فإنها تنسجم مع نظم الحياة فإما أن تتأقلم مع البيئة و إما الموت. و البقاء دائما للأصلح من حيث التكيف مع الظروف .

\*- تقتضي العملة السعي إلى التميز والإتقان والارتفاع بمستوى الطموح للفرد وللجماعة .

\*- إن العملة تهدف إلى مناشدة الكمال وقبول التغير ، لذلك فإنها تسعى إلى تهميش النزعات العنصرية و المذهبية من أجل التوحد مع الأسرة العالمية في مسعاها لحقوق الإنسان وحرية.

\*- إنها تحمل في طياتها عدم المغالاة و الاستسلام للغيبات و إعادة النظر في ترتيبها على سلم الأولويات اللازمة لرقى المجتمع و نهضته<sup>22</sup> .

\*- أن العولمة تنمي الصدق في الجرأة و الوضوح في التعامل مع النفس والآخرين ، وبعد أن أصبحت مبادئ السلوك عند علماء الانترنتوبولوجيا لا تخضع لمنطق العقل في تصنيف الحلال والحرام، بل باتت أحكاماً .

\*- تسعى العولمة إلى تبني و ترويج الفكر المستقبلي لأبناء الوطن ، بصياغة عقولهم بعيداً عن الفكر التقليدي والتمسك بالماضي<sup>2 3</sup> ، و بانفتاحهم على التعليم الحر ووسائل المعرفة المادية و الالكترونية .

#### 2.1.2- إيجابيات اقتصادية :

\*- ليست العولمة قاطرة للتنمية الشاملة بقدر ما هي قضبان يسير عليها فكر جديد.

\*- إنها محك حقيقي لاختبار ما درجنا من أفكار، وجهاز قياس لما نطبقه من ممارسات عملية في شتى قطاعات الاقتصاد الوطني .

\*- إنها النتاج الشرعي لتحرير التجارة العالمية، ومحصلة القوى للعديد من المنظمات الدولية.

\*- إن العولمة هي البديل المقبول للدول النامية في خلاصها من مأزق التخصص في تجارة منتجات أولية متدنية القيمة المضافة و ذلك عن طريق<sup>2 4</sup> :

أ- تطعيم المؤسسات القائمة بشركات متعددة الجنسيات ، مع ضرورة الاهتمام بالمهارات التفاوضية و تقنين الأطر الحاكمة لتشغيلها في الدول المضيفة .

ب- التعرف على المميزات النسبية و التنافسية للسلع الأولية في كل دولة ، مما يتيح لها فرص الاندماج أو التكامل ، ومن ثم الاحتفاظ بصيغتها الكثيفة في العمالة و تحسين مستويات الدخل .

## 2.2- الأثار السلبية للعولمة :

أ- سحق الهوية و الشخصية الوطنية المحلية، و إعادة صهرها و تشكيلها في إطار هوية و شخصية عالمية، أي الانتقال بها من الخصوصية الخاصة إلى العمومية العامة... بحيث يفقد الفرد مرجعيته ويتحلى عن انتمائه وولائه، ويتنصل من جذوره، وهو ما سبق إن تعرضت له البشرية في مراحل تطورها المختلفة من اسر وعشائر إلى قبائل ، ثم إلى شعوب ، ثم إلى أقاليم ، ثم إلى ممالك وإمبراطوريات ، ثم إلى دول ... والآن إلى مجتمع عالمي مفتوح .

ب- سحق الثقافة و الحضارة المحلية الوطنية ، و إيجاد حالة اغتراب ما بين الإنسان و الفرد ، و تاريخه الوطني ، و الموروثات الثقافية و الحضارية التي أنتجتها حضارة الآباء و الأجداد ، أي فصل الجذع عن الجذور الممتدة ، و فصل السطح عن الأعماق ، و إيجاد شكل جديد من أشكال الثقافة العالمية التي صنعها البشر

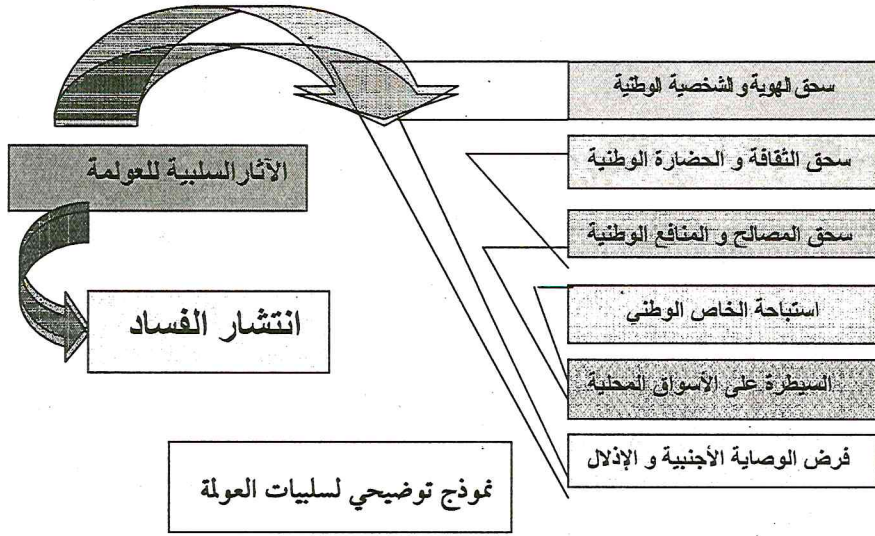
جميعا و ليس خاص بأشخاص بذاتهم أو بمناطق جغرافية بذاتها<sup>25</sup>.

ج - سحق المصالح و المنافع الوطنية ، خاصة عندما تتعارض مع مصالح العملة ، أو مع تياراتها المتدفقة في كافة المجالات ، و نزوع العملة إلى الانفتاح الواسع ، و محاربتها أية قيود تحول بينها و بين ما تسعى إلى الوصول إليه ، خاصة عندما تكون القوى المناوئة لا تملك الدفاع عن مصالحها ، أو تسيطر عليها قوى مناوئة تستغرها .

د - استباحة الخاص الوطني و تحويله إلى ضعيف و غير متماسك ، و بصفة خاصة عندما يكون هذا الخاص لا يملك القدرة على التحول أو التطور ، و إعادة تشكيل ذاته بشكل جديد قابل للتكيف مع تيار العملة

هـ - السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها و تأثيرها على دوي النفوذ القوي على الكيانات المحلية الضعيفة و سحقها و تحويلها إلى مؤسسات تابعة لها .

و - فرض الوصاية الأجنبية باعتبار أن العملة مصدرها أجنبي ، و باعتبار أن الأجنبي أكثر تقدما و قوة و نفوذا ، و من ثم إذلال كل ما هو محلي و التنصل من إفرازاته و ثماره . و نلخص هذه السليبات في النموذج الآتي<sup>26</sup>:



المصدر: محسن احمد الخضريري، "العملة الاجتياحية" مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.

### 3- نموذج الجزائر .

تعتبر الجزائر دولة نامية ، و كغيرها من هذه الدول فإنها لم تفلت من التغيرات و التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مست دول العالم ، كما أنها لم تفلت من أنياب العملة التي انتشرت بسرعة رهيبية وشملت كل دول المعمورة بما فيها الدول المتقدمة والنامية والدول الفقيرة ، كما بات من الحتمي للجزائر أن تجد مكانة ضمن هذا العالم الجديد. فهذه الوضعية تجبر المجتمع الجزائري على العمل من اجل التأقلم و التفاعل مع مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية التي تفرضها العملة



هذا التفاعل ينجم عنه أثار سلبية أو أثار ايجابية يجب التعامل معها بصفة عقلانية .

من هذا المنطلق ارتأينا أن ندرس هذه الآثار السلبية والاييجابية منها التي مست الجزائر خاصة، والدول النامية عامة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي .

يبلغ عدد سكان الجزائر 35,7 مليون نسمة حسب إحصائيات 2009 ، الغالبية منهم مسلمون .

\*-يتشابه المجتمع الجزائري بشكل متقارب مع المجتمعات المغاربية مصنفة كدول نامية ، مع فروق ثقافية بسيطة نتيجة الاستعمار و الاحتكاك التاريخي مع بعض الأجناس .

\*-يتشابه المجتمع الجزائري مع المجتمعات والدول العربية خاصة من ناحية الدين واللغة والحضارة وهي الأخرى دولا نامية .

\*-تشابه الجزائر مع معظم الدول النامية من الناحية الاقتصادية خاصة ، مع وجود بعض الفوارق من الناحية الاجتماعية والثقافية <sup>27</sup> .

### 1.3- المجال الاجتماعي

يعد عامل التشغيل و البطالة من أهم العوامل التي من خلالها نقيس الحالة الاجتماعية لأي دولة، ولهذا تعطي الدولة

الجزائرية أهمية كبيرة لسوق الشغل والتشغيل حيث تظهر هذه المؤشرات في النقاط التالية<sup>28</sup>:

أ. زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق حيث في أوقات الكساد تقل السلع المنتجة والمستهلكة لقلة التوظيف وزيادة البطالة.

ب. تؤدي حالة الشغل الكامل إلى تأمين الفرد من الفقر، ومنه إلى توطيد دعائم المجتمع والاستقرار وتحقيق الرفاهية.

ج. تؤدي حالة التوظيف الكامل إلى إشعار الفرد بأهميته في المجتمع، فشعور الفرد أنه شخص نافع في المجتمع أهم من مجرد حصوله على المال الذي يكفيه لشراء حاجياته الضرورية.

د. يؤدي التشغيل الكامل إلى تنافس أرباب العمل في الحصول على العمال اللازمين وذلك بتقديم لهم أحسن الشروط الضرورية للعمل والأجر.

هـ. حالة التشغيل تؤدي إلى إزالة الفوارق العنصرية وتحقيق المساواة بين الأفراد، لأن جميعهم معني بالتوظيف، وفرص العمل متوفرة للجميع.

و. كما تؤدي حالة التشغيل التام إلى إظهار المواهب الكامنة في الأفراد ولاشك أن هذا يساهم أو يساعد على زيادة عرض الأشخاص المبتكرين والمبدعين في شتى المجالات، لأن عدم التشغيل وانتشار البطالة يحرم الفرد من إبداء وتطوير واكتشاف مهارات من طرف المجتمع، وحتى من طرفه هو شخصيا.

ويمكن جمع هذه المؤشرات حسب إحصائيات السداسي الثاني لسنة 2009 التي تخص الجزائر في الجداول التالية :

### 1- جدول النشاط الاقتصادي

| معدل المشاركة في قوة العمل (السنة) | نسبة الذكور % | نسبة الإناث % | المجموع |
|------------------------------------|---------------|---------------|---------|
| 15 سنة فأكثر ←                     | 68.7%         | 3.91%         | 1.44%   |
| 15 ← 24                            | 47.8%         | 4.48%         | 8.32%   |
| 25 ← 54                            | 0.99%         | 9.91%         | 5.35%   |
| 2 ← 5                              | 89.5%         | 24.3%         | 57.5%   |
| 35 ← 54                            | 92.0%         | 16.5%         | 53.6%   |
| 15 ← 59                            | 74.7%         | 15.4%         | 45.2%   |

المصدر: الديون الوطني للإحصائيات، على الرابط:

emploi- chaumagewww.ons.dz/ 2009

### 2- معدل النشاط:

| معدل النشاط (السنة) | نسبة ذكور % | نسبة إناث % | المجموع |
|---------------------|-------------|-------------|---------|
| 15 فأكثر            | 2.86%       | 1.41%       | 7.23%   |
| 24 --- 51           | 38.7%       | 5.5%        | 22.2%   |
| 25 فأكثر            | 73.4%       | 14.0%       | 43.8%   |

المصدر: الديون الوطني للإحصائيات، على الرابط:

emploi- chaumagewww.ons.dz/ 2009

### 3- معدل البطالة:

| معدل البطالة (السنة) | نسبة ذكور % | نسبة إناث % | المجموع |
|----------------------|-------------|-------------|---------|
| 59 --- 16            | 8.6 %       | 18.1 %      | 10.2 %  |
| 24 --- 16            | 19.0 %      | 34.6 %      | 12.3 %  |
| 25 فأكثر             | 5.7 %       | 14.4 %      | 7.2 %   |

المصدر: الديون الوطني للإحصائيات، على الرابط:

[emploi- chaumagewww.ons.dz/](http://emploi-chaumagewww.ons.dz/) 2009

### 4- جدول توزيع السكان حسب النشاط:

| بالألف نسمة             | تعداد الذكور | تعداد الإناث | المجموع |
|-------------------------|--------------|--------------|---------|
| سكان مشغولون الآن       | 8025         | 1447         | 9472    |
| المستخدمون والخواص      | 2327         | 435          | 2762    |
| أجراء دائمون            | 2569         | 567          | 3136    |
| أجراء غير دائمون وآخرون | 2733         | 368          | 3101    |
| مساعداة عائلية          | 897          | 77           | 473     |
| سكان بطالون             | 752          | 320          | 1072    |
| سكان لديهم نشاط         | 8177         | 1767         | 10544   |
| معدل البطالة            | 08.6 %       | 18.1 %       | 10.2 %  |

المصدر: الديون الوطني للإحصائيات، على الرابط:

[emploi- chaumagewww.ons.dz/](http://emploi-chaumagewww.ons.dz/) 2009

### 5- جدول السكان المشغولين حسب القطاع

| قطاع النشاط    | ذكور -<br>بالألف | إناث -<br>بالألف | المجموع -<br>بالألف | النسبة المئوية |
|----------------|------------------|------------------|---------------------|----------------|
| القطاع الزراعي | 1131             | 112              | 1242                | 13.1 %         |
| القطاع         | 847              | 347              | 847                 | 12.6 %         |

الأثار الاجتماعية والاقتصادية للعملة في الدول النامية - الجزائر نموذجاً - أ. بوشعور محمد حريوي

| الصناعي                        |      |      |      |       |
|--------------------------------|------|------|------|-------|
| بناء وأشغال<br>عمومية          | 1688 | 31   | 1718 | 18.1% |
| القطاع<br>التجاري<br>و الإداري | 4360 | 958  | 5318 | 56.1% |
| المجموع                        | 8025 | 1447 | 9472 | <100  |

المصدر: الديون الوطني للإحصائيات، على الرابط:  
emploi- chaumagewww.ons.dz/ 2009

### ملخص تحليل الإحصائيات

حسب نتائج هذه الإحصائيات، فإن الجزائر تسير في طريق صحيح بالنسبة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هذا خلال السنوات الأخيرة بما أن معدل التشغيل في تزايد مستمر مقابل تراجع في معدل البطالة. لكن، في حقيقة الأمر، إذا ركزنا على جدول قطاع النشاط يتبين لنا أن حوالي أكثر من نصف السكان اللذين يتوفرون على عمل يتمركزون على مستوى القطاع التجاري و الإداري 56.1 % مقابل 12.6 % في القطاع الصناعي مما يوحي لنا أن معدل الاستثمار يبقى منخفض و يؤدي بدون شك إلى ارتفاع معدل البطالة و بالتالي تدهور المستوى المعيشي في الجزائر. و من هذا يمكن تسجيل بعض السلبيات الاجتماعية الناجمة عن مؤشرات التشغيل و البطالة في المجتمع الجزائري :

- انخفاض و تدهور المستوى المعيشي للمجتمع .



- ارتفاع عرض اليد العاملة في السوق الشغل مما يؤدي إلى انخفاض الأجور. رغم الزيادات التي تبنتها الدولة خاصة في القطاع العام .
- ظهور الآفات الاجتماعية من جراء عدم الشغل و البطالة والتدهور المعيشي و تطوره مع العولمة .
- نقشي النصب و الاحتيال بالطرق المكيفة بتأثيرات العولمة .
- ظهور و تطور الاقتصاد غير الرسمي في البلاد.
- التأثير السلبي على الحالة الصحية للفرد من جراء تدني المستوى المعيشي و سوء التغذية و الفقر.
- المشاكل العائلية المتولدة عن البطالة والتفكك الأسري، والفتنة داخل الأسرة بسبب عدم تلبية طلب العائلة وخاصة إذا كان البطل هو المعيل الوحيد لهذه العائلة، فينشأ تشرد الأطفال وتنتشر ظاهرة الطلاق والانقسام العائلي من وراء هذا المشكل.
- الفساد الفكري والجسدي لم يكن لشخص ما يطور ملكاته الفكرية والجسدية من عمل، فإنه سرعان ما يفقد هذه المهارات والخبرات وخاصة إذا ما طالت مدة بطالته، فقد يصل الحال بالفرد البطل إلى أن يصبح فكره متوقف تماما عن التفكير الجاد في شيء ينفع به نفسه ومجتمعه وحتى جسده ينتابه الخمول والكسل حتى يصبح لا يستطيع القيام بأي عمل مهما كان بسيطا، كما تؤكد نظريات علم النفس و التجارب اليومية ذلك<sup>29</sup>.

• ظهور الفساد الإداري و الجريمة المنظمة وتطور تجارة المخدرات من جراء المشاكل الناجمة عن الفقر من جهة و سموم العولمة من جهة أخرى . المشاكل النفسية التي تصيب المتعطل عن العمل، بحيث أن العاطل عن العمل يصاب بإحباط نفسي جراء نبذ المجتمع له وعدم العناية به نفسيا ومعنويا فتتولد له روح الانتقام من المجتمع والدولة وكذا الانزواء والإنطواء والانغلاق على الذات، وعدم الانفتاح على المجتمع الكبير مما يجعله يفقد الثقة بالنفس ويؤدي به في الأخير كل هذا إلى الانتحار نتيجة الفراغ و الملل الكبيرين.

• بطالة الفقر وهي الناشئة بسبب النقص في التنمية كما نعلم أن الاستخدام له علاقة مباشرة بمعدل النمو، فإذا تراخى هذا الأخير تقلص الطلب عن العمل.

و إلى جانب الكثير من الآثار السلبية يمكن تسجيل بعض الآثار الايجابية نلخصها في ما يلي :

• البحث عن كافة السبل لجلب الاستثمار الأجنبي لتوفير مناصب الشغل وبالتالي امتصاص البطالة و هذا ما تسعى إليه الحكومة الجزائرية من تسهيل فرص الاستثمار الأجنبي في الجزائر عن طريق تعزيز التعاون مع البلدان المتطورة و خلق تكتلات اقتصادية من اجل التكامل الاقتصادي<sup>30</sup>.

- تطور قوى العاملة في المجال الزراعي وذلك بالاهتمام الزائد بالاستثمار في المجال الزراعي. عند خوصصة المؤسسات، يساهم العمال في المؤسسة التي يعملون فيها وذلك للتقليل من مخاوف آثار تسريح العمال ويتأسسون في شركات المساهمة.
- برنامج إعادة التوظيف قبل أو بعد الخوصصة يجب أن يدرس أو يفحص مع ممثلين العمال والإدارة.
- تنظيم أفواج عمل مشتركة من طرف الحكومة الجزائرية في إطار البرنامج الخماسي 2009/2005 ثم 2010 / 2014 الذي وضعتة الدولة و المتمثل في:
  - تتكفل المجموعة الأولى بمعالجة الوظيف العمومي.
  - تتكفل المجموعة الثانية بمعالجة الشق المتعلق بالمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.
  - بالإضافة إلى تامين البرنامج التكميلي لتشغيل الشباب.
  - تعزيز المنشآت الشبابية في إطار البرنامج الخماسي 2009 / 2005 و 2010 / 2014 .
- بالنسبة للعمال المعنيين بالتقاعد المسبق ، هذا يسمح لهم بمغادرة العمل الشاق في أقرب وقت ويحتفظون بمستوى دخل جيد و منحهم حظوظ لممارسة أعمال أخرى مربحة أكثر.

- بالنسبة للمؤسسة التقاعد المسبق للعمال يسمح لهذه الأخيرة من التخلص من العمال الذين يتمتعون أو يحصلون على أجور جيدة واستعمال هذا الفائض في مشاريع و استثمارات أخرى.<sup>31</sup>

- تدمير الثقافة الوطنية و تهميش الهوية القومية و ذلك بسبب محاولة تحطيم و تدمير كل القوى الممكن أن تقف في وجه انتشار الثقافات المهيمنة للدول المتقدمة وهذا عن طريق تطور نظم المعلومات و الاتصالات و الإعلام.

### 2.3- المجال الاقتصادي:

يعتبر الاقتصاد كمرجع أساسي لمعرفة حالة أي دولة في العالم ، و يعتبر أيضا من العوامل الأساسية في ظهور العولمة نتيجة المنافسة الكبيرة بين الدول المتقدمة من جهة ومحاولة بسط السيطرة والهيمنة على الدول الفقيرة من جهة أخرى . و لعل الجزائر من بين الدول النامية التي تحاول أن تقاوم من اجل البقاء عن طريق تحسين الوضع الاقتصادي والمالي .

ونبين هذه الإجراءات في الجداول التالية :

## 1- الحالة المالية في الجزائر.

| الموارد المالية \ السنوات      | 1999  | 2005  | 2006   | 2007   | 2008  | 2009  |
|--------------------------------|-------|-------|--------|--------|-------|-------|
| الديون الخارجية بالمليار دولار | 28.3  | 16.4  | 5.1    | 4.9    | 4.2   | 06    |
| احتياطي الصرف بالمليار دولار   | 4.4   | 56.1  | 77.8   | 110.1  | 143.1 | 149.1 |
| معدل الاستثمار ■               | %24.3 | %22.3 | 23.1 % | 25.4 % | %30   | %30.2 |
| معدل الادخار ■                 | -     | %51.9 | 54.7 % | 57.2 % | %58.5 | 49.1% |

المصدر: ONS - CNES على الرابط: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

## 2- ميزان المدفوعات

| الموارد المالية \ السنوات | 1999 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---------------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| الصادرات بالمليار دولار   | 13.0 | 34.9 | 48.8 | 57.3 | 63.1 | 74.6 | 44.9 |
| الواردات بالمليار دولار   | 11.5 | 21.8 | 24.6 | 25.5 | 33.1 | 37.9 | 37.9 |

المصدر: ONS - CUNCED على الرابط: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)



### 3 - النمو في الجزائر

| نسب معدلات النمو<br>السنوات       | 2005 | 2006  | 2007  | 2008  | 2009  |
|-----------------------------------|------|-------|-------|-------|-------|
| معدل النمو                        | %5.1 | %2    | %3    | %2.4  | %2.1  |
| معدل النمو خارج قطاع<br>المحروقات | %4.7 | %5.6  | %6.3  | %6.1  | %9.2  |
| معدل النمو لقطاع<br>المحروقات     | %5.8 | %-2.5 | %-0.9 | %-2.3 | %-6.6 |

المصدر: FMI على الرابط: [www.imf.org](http://www.imf.org)

### ملخص تحليل الإحصائيات

- تقلص الديون الخارجية للجزائر من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 06 ملايين دولار خلال السداسي الثاني لـ 2009 مع ارتفاع احتياطي الصرف من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 149.1 مليار دولار سنة 2009، هذا يوحى بأن الجزائر استطاعت خلال العشرية أن تقضى على الديون الخارجية وترفع بدرجة كبيرة من احتياطها من الصرف، حيث يعتبر هذا الأخير الوافي والتطعيم الحامي للاقتصاد الوطني ضد الأزمات الاقتصادية والمالية، وفعلا لقد صرحت الحكومة الجزائرية في أكثر من مناسبة أنها لم تتأثر كثيرا بالأزمة المالية العالمية.

• ارتفاع معدل الاستثمار من 24.3% سنة 1999 إلى 30.2% سنة 2009 وهذا بفضل ارتفاع مداخلات الجزائر خلال العشرية الأخيرة وتزايد معدل الادخار.

• ارتفاع صادرات الجزائر من 13 مليار دولار سنة 1999 إلى 74.6 مليار دولار سنة 2008 وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول التي تجاوزت 140 دولار، ثم تراجع الصادرات إلى 44.9 مليار دولار سنة 2009 بسبب تراجع سعر البترول ما بين (60 و 80 دولار). هذا ما يوحى لنا أيضا أن الاقتصاد الجزائري مبني بصفة عامة على النفط والمحروقات.

• ارتفاع الواردات من 11.5 مليار دولار إلى 37.9 مليار دولار وهذا راجع لسياسة تحرير للتجارة الخارجية من جهة والانتعاش المالي التي عرفته الجزائر خلال العشرية الأخيرة من جهة أخرى

• من خلال هذه الأرقام نلاحظ أن هناك نمو في الجزائر بفضل تحسن الحالة الاقتصادية، لكن ما يأخذ على هذه العملية أن الجزائر لازالت تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات و النفط. والسؤال المطروح هنا ماذا سيحدث للجزائر لو تندهور أسعار النفط .

• والملاحظ أن أسعار النفط على المستوى العالمي أثرت بشكل كبير على الحالة الاقتصادية للجزائر ، حيث عرفت الجزائر أزمة اقتصادية ومالية حادة في سنة 1986 لما انهارت أسعار

البتروال إلى 4 دولار للبرميل الواحد و العكس في السنوات الأخيرة  
حينا اجتاز سعر البتروال 140 دولار .

### الخلاصة العامة

- مما سبق نستطيع التوصل إلى النتائج التالية:
- 1- لا تعتبر العملة في جوهرها ظاهرة حديثة، وإنما حدثت في فترات سابقة، ولكن ما يميزها حاليا هو الانتشار الواسع في العالم و التأثير القوي على المجتمعات .
  - 2- ظهور ما يسمى بأحادية القطب كقوة مؤثرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.
  - 3- تعتبر كل من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وشركات متعددة الجنسيات وثورة الاتصالات والمعلوماتية من الأدوات التي ساهمت بقدر كبير في انتشار ظاهرة العملة؛
  - 4- تعمل قوى العملة التأثير في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي من أجل بسط هيمنة الدول المتقدمة على زمام أمور الدول المتخلفة؛
  - 5- ساهمت ظاهرة العملة على انتشار الفقر في الدول على المستوى العالمي بصفة عامة والدول المتخلفة والنامية بصفة خاصة؛
  - 6- أدت العملة على ارتفاع حجم البطالة حول العالم خاصة الدول النامية وذلك باعتماد على تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛

7- أدت العولمة إلى توسيع رقعة الاستثمار الأجنبي خاصة الشركات المتعددة الجنسيات بدون مراعاة مشكلة البطالة في الدول النامية ؛

8- ساهمت العولمة في انتشار الفساد والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وآفات اجتماعية أخرى خاصة في الدول النامية خاصة تلك الدول المحافظة على ثقافتها وحضارتها؛

9- تعمل العولمة على سحق الثقافة الوطنية القومية من أجل تحقيق أهدافها والأطماع الإحصائية للدول المتقدمة؛

10- تعمل العولمة على سحق المصالح الوطنية والسيطرة على الأسواق المحلية وعرض الوسائل الأجنبية والإحلال على الدولة الفقيرة والدول النامية خاصة من أجل تحقيق التبعية الاقتصادية والثقافية والسياسية ؛

11- تدخل العولمة في شؤون الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم وكذلك الأجور وإضعاف النقابات العمالية.

12- تساهم العولمة في الاهتمام بالموارد البشرية وتطويرها بما يتماشى مع ثورة المعلومات والاتصالات والإعلام (TIC)

13- كما أن للعولمة سلبيات فلها أيضا إيجابيات يمكن للدول النامية والجزائر خاصة الاستفادة منها:

- تهيئة وتنمية الموارد البشرية القادرة على أن تكون فاعلة ومؤثرة بشكل إيجابي في كل المجالات - الاقتصادية السياسية والاجتماعية والثقافية؛

- وضع خطط وبرامج على مستوى كل مجالات الحياة- الاقتصادية والاجتماعية- خاصة من أجل تحقيق تنمية مستدامة وراحة اجتماعية مطمئنة؛
- العمل على تأسيس مجتمع قوى اقتصاديا وثقافيا وفكريا وإعلاميا ومدركا لأبعاد العولمة على المستوى الوطني من اجل مواجهتها والاستفادة بمزاياها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؛
- العمل على الاستفادة الاستثمارات الدولية من اجل تحقيق أيدي عاملة ذات كفاءة عالية تساهم في التنمية الاقتصادية؛
- الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات والإعلام وتسخيرها في عملية التنمية المستدامة؛
- الإطلاع على الثقافات العالمية المختلفة مع وضع إستراتيجية لمواجهة سموم العولمة الثقافية والحفاظ على الثقافة القومية المكتسبة
- وضع إستراتيجية على مستوى التعليم من اجل الحفاظ على الأجيال المستقبلية والاستفادة منها في مواجهة الآثار السلبية للعولمة.



## خاتمة

أن للعولمة سلبيات وإيجابيات يمكن للدول النامية والجزائر خاصة الاستفادة منها وهذا بالعمل على الاستفادة من الاستثمارات الدولية بغية تحقيق أيدي عاملة ذات كفاءة عالية تساهم في التنمية الاقتصادية والاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات والإعلام وتسخيرها في عملية التنمية المستدامة مع وضع إستراتيجية على مستوى التعليم من أجل الحفاظ على الأجيال المستقبلية والاستفادة منها في مواجهة الآثار السلبية للعولمة، والإطلاع على الثقافات العالمية المختلفة مع وضع إستراتيجية لمواجهة سموم العولمة الثقافية والحفاظ على الثقافة القومية المكتسبة .

في الختام ينبغي التأكيد على ما سبق من نتائج دراسة آثار ظاهرة العولمة والاستفادة من الجوانب الإيجابية وتسخيرها في عملية دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع في إطار إستراتيجية مدروسة تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية..، والعمل على تبني سياسات وقائية بغية حماية المكتسبات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لمجتمعات الدول النامية من شجون العولمة الاجتياحية وما ينجم عنها من آثار سلبية تكون عواقبها وخيمة على الدول النامية من بينها الجزائر. وتبقى هذه الدراسة رافدا بحثيا يمكن استغلاله في أعمال بحثية أخرى.

## الهوامش:

- <sup>1</sup> محمد عبد القادر حاتم، "العولمة ما لها وما عليها"، الهيئة الظاهرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005، ص ص 17-20.
- <sup>2</sup> تشير كلمة globalisation إلى العولمة باللغة الانجليزية و mondialisation باللغة الفرنسية رغم أن كلمة globalisation موجودة في اللقاموس الفرنسي ولكن الفرنكوفينيون أصبروا على اعتماد كلمة mondialisation
- <sup>3</sup> محمد عبد القادر حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 141.
- <sup>4</sup> جفال عمار، "قوى ومؤسسات العولمة الاستجابة العربية"، مجلة شؤون الأوسط العدد 107، 2002 ص ص 32.33.
- <sup>5</sup> عاطف السيد، "العولمة في ميزان الفكر - دراسة تحليلية" - فالنهج للطباعة، مصر، 2002، ص ص 8-12.
- <sup>6</sup> عاطف السيد، المرجع نفسه، ص 25.
- <sup>7</sup> Samir. Amin et françois houtart « mondialisation des résistances : létat des luttes : forum mondial des alternatifs, paris, 2004, p175.
- <sup>8</sup> عبد المنعم السيد علي، "العرب ومواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 290، ص 45.
- <sup>9</sup> Laidi zani « l'etat et la mondialisation » dans le debat, n° 128, pp, 96-100, 2002.
- <sup>10</sup> عبد الرزاق محمد الديلمي، "إشكاليات الإعلام والاتصال في العالم الثالث"، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2004، ص 51.
- <sup>11</sup> Samir. Amin et françois houtart , opcit, p321.
- <sup>12</sup> عاطف السيد، مرجع سبق ذكره، ص 65.
- <sup>13</sup> ت. رياض حسن، تأليف سنغ كفاجيت "عولمة المال"، دار الفارابي، لبنان، 2001، ص 20.
- <sup>14</sup> مصطفى العبد الله الكفري، "عولمة الاقتصاد والاقتصاديات" مجلة الفكر السياسي العدد، 4 و 5، 1998، دمشق، ص 316.

- <sup>15</sup> محمد دويدار ، "المنظمة العالمية للتجارة من الفلسفة القانونية والأبعاد القانونية" دراسة إستراتيجية السنة الثانية، العدد 02، القاهرة، 2005، ص 48.
- <sup>16</sup> نايف بلوز، "حول العولمة"، مجلة النهج، العدد 18، 1999. ص 222.
- <sup>17</sup> نبيل مرزوق، "الطريق"، العدد 01 السنة 58 للمجلة، ص ص 27-28.
- <sup>18</sup> حازم البيلاوي، "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر"، عالم المعرفة، الكويت، العدد 257، ص ص 198-199.
- <sup>19</sup> طاهر كنعان، "الأثار الاجتماعية لتصحيح الاقتصادي في البلدان العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2001، ص 48.
- <sup>20</sup> محمد السيد، "المهينة للمعلوماتية والإعلامية وأثارها"، دراسة استراتيجية، السنة 02، العدد 03، 2001، ص 138.
- <sup>21</sup> محمد احمد السماراني، "العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي"، الفكر السياسي، العدد 14، ص 110.
- <sup>22</sup> ت. رياض حسن، مرجع سبق ذكره، ص 118.
- <sup>23</sup> جريدة الخبر، السبت 20-04-2005، ص 2
- <sup>24</sup> Warmie, jean piérre, « la mondialisation de la culture » la découverte, paris , 2004, p 94
- <sup>25</sup> زكي طاحون، "بيئات نزهتها العولمة" المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2003، ص 312.
- <sup>26</sup> محسن احمد الحضيري، "العولمة الاجتياحية" مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص 164.
- <sup>27</sup> سكان الجزائر، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الرابط [www. Ons.dz](http://www.Ons.dz)
- <sup>28</sup> المرجع نفسه
- <sup>29</sup> منذر واصف المصري، "العولمة وتنمية الموارد البشرية"، الإمارات، 2004، ص 34.
- <sup>30</sup> سكان الجزائر، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الرابط [www. Ons.dz](http://www. Ons.dz)

